

**بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي  
لمناصرة ضحايا التعذيب، تؤكد فيه على ضرورة إنهاء الاحتلال الاستعماري  
الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين كخطوة أساسية لوقف معاناة الشعب الفلسطيني،  
وتمكينه من العيش بأمان وسلام في وطنه\***

٢٠٢٢/٦/٢٧

بمناسبة اليوم العالمي لمناصرة ضحايا التعذيب الذي يصادف السادس والعشرين من حزيران/يونيو من كل عام، تؤكد وزارة الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين على ضرورة إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين كخطوة أساسية لوقف معاناة الشعب الفلسطيني، وتمكينه من العيش بأمان وسلام في وطنه.

كما تؤكد الوزارة على أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعية وجرائمه التي تطال كافة شرائح الشعب الفلسطيني بما فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، وأبرزها سياسة القتل خارج نطاق القانون والتهجير القسري والعقاب الجماعي والاعتقال التعسفي تنفذ من خلال منظومة اضطهاد يستخدم فيها أبشع وسائل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية الحاطة بالكرامة، بما في ذلك سياسية الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى دون تمييز، والتي أودت بحياة ٧٢ أسير فلسطيني من أصل ٢٢٨ أسير فلسطيني استشهد داخل مراكز الاعتقال والاحتجاز الإسرائيلية، بالإضافة إلى احتجاز جثامين الشهداء الذي وصل عددهم إلى ٢٦٨ شهيداً خلافاً للمادة ١٣٠ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٣٤ من البروتوكول الإضافي الأول.

وتواصل محاكم الاحتلال الإسرائيلي العنصرية تشريع اللجوء إلى التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بحق الأسرى والمتعلقين الفلسطينيين بما فيها قضية أسعد أبو غوش عام ٢٠١٨، والتي وصفها المقرر الخاص للأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بأنها "ترخيص للتعذيب". هذا بالإضافة إلى سياسة التهجير القسري وهدم منازل المواطنين الفلسطينيين والتي اعتبرتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من ضمن العقوبات الجماعية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني كشكل من أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والتي تهدف إلى سلب حق المواطن الفلسطيني في تقرير مصيره، وكجزء من خطته الهادفة إلى تعميق الاحتلال من خلال سرقة الأرض الفلسطينية.

وفي هذا السياق، تشدد الوزارة على أن هذه الانتهاكات اللاإنسانية وغير القانونية تمس بالحقوق الأساسية للفلسطينيين بما فيها حقهم في الحياة والسلامة الجسدية والعيش بأمان، الأمر الذي يخالف أحكام القانون الدولي، بما فيها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

\* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ولجانها، وتؤكد أن حق الشعب الفلسطيني بالعيش بأمان وسلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وفق ممارسات الاحتلال الاسرائيلي العنصرية وسياساته الإجرامية. وفي الختام، تطالب دولة فلسطين المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، بالوقوف أمام مسؤولياتهم، ومساءلة الاحتلال على انتهاكاته المتواصلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية لهم. كما تؤكد الوزارة أن منظومة الاضطهاد والفصل العنصري التي يمارس من خلالها الاحتلال الاستعماري شتى أنواع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية تستدعي من العالم مقاطعتها ومناهضتها على النحو الذي نصت عليه القرارات والقوانين والأعراف الدولية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>